المبحث الأول

القضـايا وأحكـامهـا

القضايا جمع لكلمة «قضيّة» فما الذي نقصده بالقضّية؟

• القضية : «هي الجملة الخبرية سواء أكانت مثبتة أم منفيّة.»

الآن قد تسأل: وما معنى الجملة الخبرية؟ حسنًا، في اللغة العربية لدينا نوعان من الجمل:

النوع الأول: الجملة الإنشائية.

• الجملة الإنشائية : «هي الجملة التي لا تحتمل الصدق أو الكذب.»

مثال: لو قلت لك: لا تلعب بالكرة في المساء.

هل تستطيع أن تقول لي: أنت صادق أو أنت كاذب؟

لا؛ لأنَّ الجملة لا تحتمل أن تصدّقني أو تكذبني، فهي جملة إنشائية.

مثال آخر: لو سأل التلميذ أستاذه: هل نجحت في الامتحان؟ هل يمكن أن يجيب الأستاذ: أنت صادق أو أنت كاذب؟

لا؛ لأنَّ الجملة لا ينطبق عليها التصديق أو التكذيب.

النوع الثاني: الجملة الخبريّة.

☚ الجملة الخبرية عكس الجملة الإنشائية، فإذا كانت الجملة الإنشائية لا تحتمل الصدق أو الكذب، فإنَّ الجملة الخبرية تحتمل الصدق أو الكذب.

مثال: لو قال لك صديقك: نجح سعد في اختباراته.

هذه الجملة تحتمل الصدق أو الكذب، فيمكن أن يكون سعد لم ينجح ويمكن أن يكون نجح.

مثال آخر: لو ذهبت لتقابل وزيرًا فقال لك مدير مكتبه: الوزير مسافر.

هل هذه الجملة تحتمل الصدق أو الكذب؟ نعم، فقد يكون صادقًا ويكون الوزير مسافرًا فعلًا، وقد يكون كاذبًا ويكون الوزير مختبئًا في مكتبه.

 ِ ذ «الجملة الإنشائية: هي التي لا تحتمل الصدق أو الكذب، والجملة الخبرية: هي التي يمكن تكذيبها أو تصديقها.»

بعد أن عرفنا الفرق بين الجملتين الإنشائية والخبرية، فإننا في علم المنطق نتم فقط بالجملة الخبرية، ولا علاقة لنا بالجملة الإنشائية، ولذلك سنتحدث عن الجملة الخبرية التي تُسمّى في علم المنطق «القضيّة»، فمن الآن فصاعدًا حين نستخدم كلمة «قضية» تذكّر أن المقصود بها الجملة الخبرية فقط.

أنواع القضـــايا:

للقضية من حيث تركيبها نوعان:  القضية الحمليّة.

 القضيّة الشطيّة والقضيَّة الشطية نوعان:  قضية شرطيَّة متصلة.  قضية شرطيَّة منفصلة.

وسوف نتحدّث عن كلّ نوع من هذه الأنواع:

أولًا: القضيَّة الحمليّة.

• القضيَّة الحمليّة «:هي القضية التي نحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه

عنه.»

مثال: الرأسمالية شر.

هذه قضية حمليّة؛ لأنّنا حكم بثبوت الشر للنظام الرأسمالي. لو قلنا: الرأسمالية ليست صالحة.

أيضًا هي قضية حمليّة؛ لأننا حكمنا بنفي ثبوت الصلاح للنظام الرأسمالي.

مثال آخر: المتنبي شاعر.

هذه قضيّة حمليّة؛ لأنّ حكمنا بثبوت الشاعريّة للمتنبي.

مثال آخر: عمر بن الخطاب ليس بشاعر.

هذه أيضًا قضية حمليّة؛ لأننا نفينا ثبوت الشاعريّة للفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

☚ وكما نلاحظ أنَّ القضية الحملية تحوي شيئين أساسيين:

المحكوم عليه: وهو «اللفظ الذي يقع عليه حكمنا، ويسمّيه علماء المنطق «الموضوع» ويسمّيه علماء النحو «المبتدأ.»»

المحكوم به: وهو «ما نحكم به على الموضوع، ويسمّى في علم المنطق «محمول»، ويُسمّى عند النحاة «الخبر.»»

مثال: الشافعي عالم.

أين الموضوع في هذه القضية؟ الشافعي؛ لأنه هو المحكوم عليه بالعالميّة. وأين المحمول؟ كلمة «عالم» لأننا حكمنا بها على الشافعي.

☚ يزيد علماء المنطق على المحكوم به والمحكوم عليه شيئًا ثالثًا، وهو «الرابطة»، والمقصود الرابط الذي يربط بين الموضوع والمحمول.

لكن هذا لا قيمة كبيرة له عند العرب؛ لأن اللغة العربية لا يوجد فيها رابط

ملفوظ بين الموضوع والمحمول أو المبتدأ والخبر، فنحن لا نقول: زيد هو شاب. وإنما نقول: زيد شاب. دون أن نضع كلمة "هو" بينهما.

لكن هذا ظاهر في اللغات الأخرى، مثل اللغة الإنجليزية والفارسية، ففي الإنجليزية نقول:

Ali is young

نلاحظ هنا أن الموضوع هو »Ali« والمحمول هو »Young«، وأما الرابطة فهي فعل .»is«

وكذلك في اللغة الفارسية نقول: عل جوان است.

نلاحظ أن الموضوع في هذه الجملة «عل» والمحمول «جوان»، وأما الرابطة بينهما فهي «است.»

هذه الرابطة موجودة في العديد من اللغات، لكننا نحن العرب لا نستعملها عادةً إذا كانت الرابطة مقدرة بـ«هو»، ولكن الرابطة ليست دائما «هو»، فقد تكون الرابطة «كان»، كقولنا: زيد كان قائما.

 ذ s «القضية الحمليَّة تتكوّن من موضوع ومحمول والرابطة بينهما.»

ثانيًا: القضيّة الشرطيّة.

القضية الشرطيَّة نوعان: قضيَّة شرطيّة متصلة وقضيَّة شرطيَّة منفصلة، وإليك تفاصيل ذلك:

• القضية الشطية المتصلة : «عبارة عن قضيتين حمليّتين متصلتين ببعضهما، القضيّة الأولى تُسمَّى «المقدّم» والقضية الثانية تسمَّى «التالي.»»

المقدم التالي مثال: إذا دخل شهر رمضان

هذه القضية تسمّى قضية شرطيّة؛ لأن صيام المسلمين متوقّف على شرط، وهو دخول شهر رمضان. ونلاحظ أن هذه القضية الشرطيَّة مكوّنة من جزئين:

الجزء الأول: «إذا دخل شهر رمضان» وهذا ما يُسمى «المقدّم.» الجزء الثاني: «يصوم المسلمون» وهذا ما يُسمَّى «التالي.»

مثال آخر: إذا كان الكتاب جميلًا فلن أملَّ من قراءته.

أين «المقدّم»؟ جملة «إذا كان الكتاب جميلًا.» أين «التالي»؟ جملة «فلن أملَّ من قراءته.»

مثال آخر: لو جاء الطالب مبكرًا لما تأخّر عن الدرس.

المقدّم هنا «لو جاء الطالب مبكرًا.» وأمَّا التالي فهو «لما تأخر عن الدرس.» جميع الأمثلة المذكورة إلى الآن هي أمثلة على القضية الشرطية المتصلة في حال

الإثبات، هل هذا يعني أن القضية الشرطية المتصلة لا تكون إلا مثبتة؟ لا، القضية المتصلة تكون مثبتة وتكون سالبة منفيّة كذلك.

مثال: «ليس إن كان الكتاب جميلًا فلن أملَّ منه» فقد أملُّ منه حتى وإن كان جميلًا. هذه القضية سالبة وليست موجبة. والمقصود بمصطلح «سالبة» في علم المنطق هو النفي، فكل جملة ننفيها تسمّى قضية سالبة، والموجبة عكس السالبة، فالموجبة هي القضية غير المنفيّة.

إذن القضية الشرطية المتصلة هي القضية التي تتكوّن من قضيتين، الأولى شرط للثانية، وتسمّى الأولى «المقدّم» والثانية «التالي.» وتتكوّن كذلك من أداة رابطة، وهي أداة شرط مثل «إذا.»

• القضية الشطية المنفصلة : «هي التي حكمنا بأنَّ بين مقدّمها وتاليها انفصالًا وتنافيًا، أي لا يمكن أن يتمعا.»

مثال: العدد إما أن يكون زوجيًا أو فرديًا.

في هذا المثال حكمنا بالتنافي والانفصال بين الزوجيَّة والفرديَّة، فالعدد إما أن يكون زوجيًا أو يكون فرديًا، ولا يمكن أن يكون العدد نفسه زوجيًا وفرديًا.

مثال آخر: الإنسان إما أن يكون مؤمنًا بالل أو كافرًا به.

هل يمكن أن يكون الإنسان مؤمنًا بالله وكافرًا به في الوقت نفسه؟ لا، لا

يمكن. فهناك انفصال بين الإيمان والكفر لا يجتمعان معًا في الوقت نفسه.

s ذ،

«القضية الشطية المتصلة عبارة عن قضيتين متلازمتين، وأما القضية الشطية المنفصلة فهي عبارة عن قضيتين منفصلتين ومتنافيتين.»

أقسام القضيّة الحمليّة باعتبار نوع الموضوع:

بعد أن انتهينا من معرفة أنواع القضايا الثلاث، نركّز الآن على القضية الأساسية التي تتشكّل منها بقية القضايا، وهي القضية الحمليّة. القضية الحمليّة إذا نظرنا إلى موضوعها )وهو اللفظ الذي حكمنا عليه( نجد أنّا تنقسم إلى قسمين:

القسم الأوّل: القضية الشخصية.

• المقصود بالقضية الشخصية : «هي التي يكون موضوعها مرتبطًا بشخص.»

مثال: محمّدٌ رسول.

هذه القضية حمليّة، أين موضوعها؟ موضوعها «محمّد»، هل محمّد صفة كليّة أم شخص محدد؟ هو شخص محدد، إذن القضيّة شخصيّة؛ لأنَّ موضوعها مرتبطٌ بشخص.

القسم الثاني: القضية الطبيعية.

• المقصود بالقضية الطبيعية : «هي التي يكون موضوعها مرتبطًا بالكلّ بقطع النظر عن أفراده ومصاديقه.»

مثال: الفيلسوف ذكي.

لدينا موضوع وهو «الفيلسوف» ولدينا محمول وهو «ذكي.» هل الموضوع مرتبط بشخص؟ لا، نحن لا نقصد فيلسوفًا بعينه، فنحن لا نتحدث عن سقراط ولا أفلاطون ولا أرسطو ولا ديكارت ولا أمانويل كانت، نحن نتحدث عن

الفيلسوف من حيث هو صفة كليّة بقطع النظر عن أفرادها في الواقع.

مثال آخر: العلم نافع.

في هذا المثال نحن حكمنا على العلم بأنه نافع، لكننا نتحدث عن العلم من حيث هو قيمة كليّة، ولا نتحدث عن مصاديق العلم وتطبيقاته، فلا نتحدث عن علم الاقتصاد أو علم المنطق أو علم الفلسفة أو علم الفيزياء.

هذه القضيّة تسمّى في علم المنطق «القضية الطبيعية»؛ لأنا مرتبطة بالكلّ وليس بأفراده.

أقسام القضيّة الحمليّة باعتبار كمّ الموضوع:

في المبحث السابق عرفنا أقسام القضية الحملية باعتبار نوع الموضوع، والآن سوف نعرف أقسام القضية الحملية من حيث كم الموضوع وعدده، أي: هل نقصد كل أفراد الموضوع؟ أم بعضها؟ أم غير محدد؟

تنقسم القضية الحملية إذا نظرنا إلى عدد الموضوع إلى قسمين:

القسم الأول: القضيّة المسوّرة.

• ومعنى التسوير هنا : «أن يكون قبل موضوع القضيّة ما يدلّ على أن المقصود جميع أفراده أو بعض أفراده»، وهذا يعني أن لدينا نوعين من القضايا المسورة:

أ- القضية الكلية: «وهي التي تم تسويرها بسور كل.» مثال: كل إنسان يفكّر.

أين السور في هذه الجملة؟ كلمة «كل» هي السور. هل هي سور كلّ؟ نعم؛ لأن وجودها يعني أن كل أفراد الإنسان «الموضوع» مشمولة بالحكم. وليس بالضرورة أن نستعمل لفظ «كل»، بإمكاننا أن نستعمل كل لفظ يدلُّ على شمول جميع الأفراد، مثل كلمة «جميع» أو «كافة»، فنقول: جميع الطلاب ناجحون.

ب- القضيّة الجزئية: «وهي التي تم تسويرها بسور جزئي.» مثال: بعض الغربيين ليبراليون.

لدينا سور في هذه القضية وهو «بعض.» هل هذا السور كلّ؟ لا؛ وإنما

هو سور جزئي، فوجوده يدل على أن بعض أفراد الموضوع «الغربيين» هم المقصودون وليس كلَّهم.

والسور الجزئي ليس مرتبطًا بكلمة «بعض» فكل لفظ يدل على أن المقصود بعض الأفراد فهو سور جزئي، مثل «جزء» و «كثير» و «نوع»، وغير ذلك.

☚ وكلٌّ من الكليّة والجزئيّة إما أن تكون سالبة أو موجبة، وهذا يعني أنَّ القضايا المسوّرة لها أربعة أشكال:

الشكل الأول: القضيّة الكليّة الموجبة، مثال: كلُّ السمك يعيش في الماء. الشكل الثاني: القضية الكلية السالبة، مثال: لا شيء من السمك يعيش في

الماء. أو بتعبير آخر: كل السمك لا يعيش في الماء.

فهذه القضية سالبة لأنا منفيّة، وكليّة لأننا شملنا كلَّ أفراد السمك دون

استثناء.

الشكل الثالث: القضيّة الجزئية الموجبة، مثال: بعض السمك يعيش في الماء. الشكل الرابع: القضيّة الجزئية السالبة، مثال: بعض السمك لا يعيش في الماء. ٍ ذ s القضايا المسوّرة إما أن تكون كليّة أو جزئية، وفي الحالتين إما أن

تكون موجبة أو سالبة.

القسم الثاني: القضيّة المهملة.

• القضيّة المهملة : «هي القضيّة التي لم يُذكر فيها سور، لا كلّ ولا جزئي.»

مثال: الليبراليون رأسماليون.

نحن هنا لا نعرف، هل تقصد «كل» الليبراليين رأسماليون أم تقصد «بعض» الليبراليين رأسماليون؟

لا نستطيع أن نجزم بأيٍّ من الاحتمالين؛ لأنَّ القضية لا سور فيها يوضّح المقصود من الناحية الكميّة، ولذلك ألحق علماء المنطق القضية المهملة بالقضية الجزئية فقالوا: «القضية المهملة في قوّة القضية الجزئية.» فإذا قلنا «الليبراليون رأسماليون» فكأنما نقول: «بعض الليبراليين رأسماليون.»

مثال آخر: يقول الله تعالى: ﴿وقالت اليهود يد الل مغلولة غلت أيديهم﴾

لو جاء يهودي وقال كان في اليهود أناسٌ لم يقولوا يد الله مغلولة، فكيف ينسب الله إلى اليهود هذا القول؟

نقول له: القضية الواردة في الآية قضية مهملة وليست قضية كليَّة، فالله عزوجل قال «وقالت اليهود» ولم يقل: «وقالت كل اليهود» !!

والقضية المهملة _كما سبق_ هي في قوة القضية الجزئية، فكأنَّ نص الآية «وقالت بعض اليهود.((٠)»

☚ لنأخذ بعض الأمثلة لمزيد من التوضيح:

أ- بعض أفراد الشطة لا يقومون بواجبهم.

هل هذه القضية مسوّرة أم مهملة؟ هي مسوّرة؛ وسورها كلمة «بعض.» هل سورها كلّ أم جزئي؟ سورها جزئي؛ لأن كلمة «بعض» تدل على بعض الأفراد وليس كلهم. وهل هي قضية سالبة أم موجبة؟ سالبة؛ لوجود حرف النفي.

ب- جميع الشعراء كاذبون.

هذه القضية مسوّرة أم مهملة؟ مسوّرة بكلمة «جميع.»

سورها كلّ أم جزئي؟ كلّ؛ لأنّ كلمة «جميع» تدل على شمول جميع الأفراد وليس بعضهم. هل هي سالبة أم موجبة؟ هي موجبة؛ لأنا لم تُسبق بحرف نفي.

ج- الشعراء كاذبون.

هذه القضية مهملة أم مسوّرة؟ مهملة؛ لأنَّه لا يوجد فيها سور لا كلّ ولا

جزئي. وهل هي موجبة أم سالبة؟ هي موجبة؛ لأنا لم تُسبق بحرف نفي.

((٠) يقول تقي الدين ابن تيمية: «وقول القائل: إن الرافضة تفعل كذا، وكذا المراد به بعض الرافضة كقوله تعالى: {وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله} لم يقل ذلك كل يهودي، بل قاله بعضهم.» ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، مرجع سابق، ج(، ص.٨٠

د- يقول الله تعالى في سورة الأنفال: ﴿وَيَكُوْنَ الدِّيْنُ كُلُّهُ لل﴾. ويقول في سورة البقرة ﴿وَيَكُوْنَ الدِّيْنُ لل﴾ .

ما الفرق بين الآيتين من الناحية المنطقية ؟

الفرق أن الآية الأولى مسوَّرة بسور كل "كُلُّهُ." أما الآية الثانية فهي قضية مهملة لا سور فيها.

 ِ ذ s القضية:

- إذا سبقها سور تسمّى قضية «مسوّرة.»

- فإذا كان هذا السور يدل على كل أفراد الموضوع تكون قضية «مسوّرة كليّة.»

- وإذا كان السور يدل على بعض أفراد الموضوع تكون قضية «مسوّرة جزئية.»

- وأما إذا كانت القضية غير مسوّرة بأي سور فهي «قضيّة مهملة.»

بعد أن عرفنا الفرق بين القضية المسورة بنوعيها )الكلية والجزئية( والقضية المهملة والقضية الشخصية، نريد أن نناقش مسألة أخرى، وهي: أيُّ هذه القضايا أقوى ؟

واضح أنَّ القضية الكليّة هي أقوى الثلاث لكونا تدل على جميع الأفراد، والقضية الجزئية أقل منها لكونا تدل على بعض الأفراد.

لكن ماذا عن القضيّة المهملة؟ هل هي بقوّة القضية الكليّة أم بقوّة الجزئية؟ القضية المهملة تحتمل أن يكون المراد منها جميع أفراد الموضوع وتحتمل

كذلك أن يكون المراد بعض أفراد الموضوع، ولا يوجد مرجّح ذاتي يُرجِّح أحد

الاحتمالين.

إذن ماذا نفعل؟ هل نُلحق القضية المهملة بالقضية الكليّة أم بالقضية الجزئية؟ علماء المنطق يجعلون القضية المهملة في مستوى القضية الجزئية، لماذا؟ لأنَّ

علم المنطق يعتمد على اليقينيات القطعيّات، ولا يتعامل مع الظنيّات، فبما أنّ المنطق لا يتعامل مع الظنيات، وبما أنَّ القضية المهملة إذا ألحقناها بالكليّة تكون ظنيّة وإذا ألحقناها بالجزئية تكون قطعية فإننا نجعل القضية المهملة في قوّة الجزئية.

☚ لنشح ذلك قليلًا: اللاعبون متعبون.

هذه قضيّة مهملة؛ لأنا غير مسبوقة بسور كلّ أو جزئي، هل المقصود كلّ اللاعبين أم بعض اللاعبين؟

لا ندري، ولا يوجد ما يؤكد ذلك.

لكن ما الذي نحن غير متأكدين منه؟ نحن غير متأكدين مِن أنَّ جميع اللاعبين متعبون، لكننا متأكدون أن بعض اللاعبين متعبون. فأنت حين تقول: «اللاعبون متعبون» نكون متأكدين من خلال جملتك هذه أنّ بعض اللاعبين متعبون، ولو كان المتعب لاعبًا واحدًا، لأنه لو لم يكن بعض اللاعبين مُتعبين لكانت جملتك كاذبة.

لكن ما لم نتأكد منه هو هل جميع اللاعبين متعبون؟

وبما أننا متأكدون من أن «بعض» اللاعبين متعبون، وغير متأكدين من أنَّ «كل» اللاعبين متعبون، فإذن يجب أن نركن إلى اليقين المتأكدين منه، وهو البعضيّة.

فأنت حين تقول: «كل» اللاعبين متعبون.

نكون متأكدين أنّ كل اللاعبين متعبون؛ لأنك استخدمت «كل.»

لكن حين تقول: اللاعبون متعبون.

نكون متأكدين أن بعض اللاعبين متعبون، وإلا صارت الجملة كاذبة، لكن لن نكون متأكدين من أنّ «كل» اللاعبين متعبون.

 ولذلك قلنا: «إن القضية المهملة في قوّة القضيّة الجزئية، وليست في قوة القضيّة الكليّة.»

أقسام القضية الحمليّة باعتبار تحقق وجود الموضوع:

أي قضيّة نتحدث عنها إما:

- أن تكون موجودة في أذهاننا فقط مع استحالة أن تكون موجودة في الواقع الخارجي.

- وإما أن تكون موجودة في الواقع الخارجي.

- أو موجودة في الذهن وغير موجودة في الخارج((( لكن لا يمتنع وجودها في الخارج يومًا ما.

 إذن القضايا ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القضيّة الذهنية.

نسمّيها قضية «ذهنية» لأنه لا وجود لها إلا في الذهن فقط، ولا يمكن أن توجد في الواقع الخارجي.

مثال: شريك لل تعالى.

نحن يمكن أن نتصوّر في أذهاننا وجود إله شريك لله تعالى، لكن هل هذا يمكن وجوده في الواقع الخارجي؟ هذا محال عقلًا؛ والأدلة على استحالة وجود شريك لله موجودة في كتب الكلام فليراجعها من أرادها.

القسم الثاني: القضية الخارجية.

• «وهي القضية التي نتصوّرها في أذهاننا ولها وجود في الواقع الخارجي، ولذلك سميّناها «القضية الخارجية.»»

مثال: ابن سينا ذكي.

هل ابن سينا موجود في أذهاننا فقط أم موجود كذلك في الواقع الخارجي؟ موجود كذلك في الواقع الخارجي، إذن هي قضيّة «خارجية.»

((( حين نقول في علم المنطق «الخارج» أو «الوجود الخارجي» فنحن نقصد الشيء الموجود خارج الذهن، أي في الواقع الحسّ.

القسم الثالث: القضيّة الحقيقية.

• «وهي القضية التي توجد في أذهاننا وليست موجودة في الخارج لكن وجودها ليس محالًا.»

مثال: عالم بلا ظلم.

هل يمكن أن نتصوّر عالَما بلا ظلم؟ نعم، ممكن أن نتصوّر ذلك. هل ذلك موجود في واقعنا الخارجي؟ لا، ليس موجودًا.

هل يستحيل عقلًا وجود عالم بلا ظلم؟ ليس مستحيلًا. إذن هذه القضيّة تسمّى «قضيّة حقيقية.»

 مما مضى يتبيّن لنا: «أنّ القضية إذا كان يستحيل وجودها في الواقع فهي قضية ذهنية، وإن كانت موجودة في الواقع فهي القضية الخارجية، وإن لم تكن موجودة في الواقع لكن وجودها ليس محالًا فهي قضية حقيقية.»

أقسام القضية الحمليّة باعتبار الإمكان:

القضايا العقليّة التي نتصوّرها في أذهاننا إمّا أن تكون مستحيلة الوجود أو واجبة الوجود أو ممكنة الوجود، ولا يوجد قسمٌ رابع، ولننظر في هذه الأقسام الثلاثة:

القسم الأول: المستحيل عقلًا.

«هو امتناع ثبوت المحمول للموضوع»، أي لا يمكن من الناحية العقليّة أن يوجد الموضوع متصفًا بالمحمول.

مثال: خالد يري جالسًا.

هل يمكن أن نتصوّر شخصًا يجري وهو جالس؟ لا يمكن، إذن هذه القضية مستحيلة الوجود عقلًا، أي المحمول )الجري جلوسًا( لا يمكن أن يثبت للموضوع «خالد.»

موضوع محمول

مثال آخر: الأربعة عدد فردي.

هل يمكن أن تتصف الأربعة بالفردية؟ يستحيل عقلًا أن يقع ذلك.

القسم الثاني: الواجب عقلًا.

الواجب عقلًا عكس المحال أو المستحيل عقلًا؛ فإذا كان المستحيل عقلًا هو ما لا يمكن وجوده، فإنَّ الواجب هو ما يجب وجوده،، ولا يجوز عدم وجوده في حال من الأحوال، ولو جاز ذلك لما كان واجبًا.

موضوع محمول

مثال: العشة والزوجية.

هل يمكن أن نتصوّر العدد عشرة دون أن يكون زوجيًا؟ هذا محال؛ لأنه يجب عقلًا أن توجد الزوجيّة كلما وجد العدد عشرة.

القسم الثالث: الممكن عقلًا.

• الممكن عقلًا : «هو كل شيء لا يترتب على وجوده أو امتناعه محال عقلًا»، أو بمعنى آخر هو كل ما ليس واجبًا ولا محالًا عقلًا.

مثال: وقوع حرب عالمية ثالثة.

هل وقوع حرب عالمية ثالثة مستحيل عقلًا؟ لا.

وهل هو واجب عقلًا؟ لا. وإنما هو جائز عقلًا وممكن، أي يمكن أن يحدث ويمكن ألا يحدث.

والوقوع من علامات إمكان الشيء وجوازه، فالشيء إذا كان واقعًا فهذا دليل على أنه ليس محالًا عقلًا، إذ لو كان محالًا لما وقع، وهذا مقصود العلماء حين يقولون: «الوقوع دليل الجواز.»

☚ وهذه الأحكام تسمّى في علم الكلام الأحكام الثلاثة، وهي الاستحالة

العقلية، والوجوب العقل، والإمكان العقل.

لنأخذ أمثلةً توضّح ذلك: أ- وجود خالق للكون.

هل وجود خالق للكون محال أم واجب أم ممكن؟ واجب؛ لأنَّه يلزم من عدم وجود خالق للكون أن يكون موجدًا ذاته، ومحال أن يوجد الشيء نفسه.

ب- قيام حكومة إسلامية ناجحة.

هذا أمر ليس واجبًا عقلًا ولا محالًا عقلًا، وإنما هو ممكن، لا يترتب على وجوده أو غيابه أي استحالة عقلية.

ج- وجود دائرة ذات أضلاع متوازية.

هذا أمر مستحيل عقلًا، لا يمكن أن نتصوّر دائرة بهذه الطريقة.

تلخيص لأقسام القضايا

أحكام القضايا: التناقض.

بعد أن انتهينا من شرح القضايا نأتي الآن لنتحدّث عن أحكام القضايا، ويذكر علماء المنطق مبحثين في أحكام القضايا: التناقض، والعكس المستوي. ونحن في هذا الكتاب سوف نقتصر على مبحث التناقض فقط.

فما المقصود بالتناقض؟

• التناقض : «هو كون القضيتين لا تجتمعان ولا ترتفعان»، أي لا يمكن أن يكونا موجودين معًا وغائبين معًا، فمثلًا لا يمكن أن يكون زيد حيًّا وميتًا في الوقت نفسه، كما أنه لا يمكن أن لا يكون حيًا ولا ميتًا في الوقت نفسه. والفرق بين التناقض والتضاد أن التناقض لا يقبل أن يجتمع الوصفان معًا ولا أن يفترقا، بينما التضاد لا يقبل اجتماع الوصفين لكنه يقبل غيابهما.

بناء على ما مضى: هل الحياة والموت نقيضان أم ضدان؟

هما نقيضان؛ لأنّما لا يمكن أن يجتمعا في إنسان ولا أن يفترقا عنه. لكن: هل الأسود والأبيض نقيضان أم ضدان؟

هما ضدان وليسا نقيضين، لماذا؟ لأنَّما وإن كانا لا يقبلان الاجتماع معًا فإنما يمكن أن يفترقا، فالشيء الواحد لا يقبل أن يكون أبيض وأسود في الوقت نفسه، لكن يمكن ألا يكون لا أبيض ولا أسود، كأن يكون أحمر مثلًا.

s ذ

)كل قضيتين يستحيل أن يتمعا معًا أو أن يرتفعا معًا فإننا نحكم عليهما بأنَّما متناقضان. وأما إذا لم يقبلا الاجتماع لكنهما يقبلا الافتراق فإنما من باب التضاد.(

شروط التناقض:

حتى نحكم بوجود التناقض لا بد أن تتوافر شروطٌ ثمانية، يسمّيها علماء المنطق «الوحدات الثماني»، لكن في الحقيقة هذه الشروط الثمانية تعود إلى ستة شروط، وهي كالتالي:

أولًا: وحدة الموضوع.

حتى يكون حكمنا بالتناقض صحيحًا لا بدَّ أنْ يكون الموضوع واحدًا في

القضيتين.

مثال: انظر إلى هاتين القضيتين: موضوع محمول

الإرهاب سيئ. موضوع محمول

الجهاد ليس سيئًا.

هل ثمة تناقض بين الجملتين؟ لا يوجد تناقض، فالموضوع في القضيتين مختلفٌ، ففي القضية الأولى نحن نتحدث عن الإرهاب، وهو إيقاع الظلم على الآخرين، وفي القضية الثانية نتحدث عن الجهاد، وهو رفع الظلم عن الآخرين. صحيح أنَّ كثيًرا من الغربيين لا يفرّقون بين الأمرين ويجعلونما سيّن، لكننا نحن المسلمين نفرّق بينهما.

لكن لو قلت: الجهاد سيئ. الجهاد ليس سيئًا.

هنا أكون وقعت في تناقض، لأني حكمتُ بحكمين متناقضين مع أنَّ الموضوع في القضيتين واحد )الجهاد.(

ثانيًا: وحدة المحمول.

الموضوع يجب أن يكون واحدًا حتى يقع التناقض، فهل يجب أن يكون المحمولُ واحدًا كذلك؟ نعم، يجب أن يكون المحمول واحدًا، وإلا لم يقع التناقض.

مثال:

حاتم الطائي كريم. حاتم الطائي غير كريم.

هل هناك تناقض بين القضيتين؟ نعم؛ لأننا في القضية الأولى حكمنا على حاتم الطائي بأنه كريم، وفي القضية الثانية نفينا الكرم عن حاتم الطائي، ولا يمكن أن يتصف الإنسان بالكرم وعدم الكرم في الوقت نفسه.

لكن:

حاتم الطائي كريم. حاتم الطائي بخيل.

هل هاتان القضيتان متناقضتان؟ لا، لماذا؟ لأنه صحيح أنَّ الإنسان لا يمكن أن يكون كريما وبخيلًا في الوقت نفسه، لكن يمكن أن يكون غير كريم وغير بخيل في الوقت نفسه، أي تكون نفقته معتدلة لا تميل إلى الكرم ولا البخل.

لكن القضية من باب التضاد؛ لأننا ذكرنا سابقًا أن التضاد هو ألا يمكن اجتماع الأمرين وإن كان يمكن ارتفاعهما )أي الخلو منهما جميعًا(، وبما أن الكرم

والبخل لا يمكن اجتماعهما ولكن يمكن ارتفاعهما فهما إذن من باب التضاد.

مثال آخر: يقول الله تعالى: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾.

ويقول: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾. إذن بناء على هذه الآية لدينا قضيتان:

الأولى: النبي لا يهدي. الثانية: النبي يهدي.

فهل هذا تناقض؟ لا، ليس تناقضًا؛ لأنَّ المحمول في القضيتين ليس واحدًا، فالهداية في محمول القضية الأول تعني الهداية القلبية، أي جعل القلوب تهتدي

إلى الله تعالى، وهذا أمر ليس من صلاحية النبي ﷺ، وإنما هو شأنٌ إلهي،

فالقلوب كلُّها بيد الله تعالى، وأما الهداية في محمول القضية الثانية فهي الهداية الظاهريّة المرتبطة بالنصح والإرشاد، والنبي ﷺ يهدي الناس ويرشدهم إلى الطريق المستقيم.

 ذ s حين يأتي شخص يقول لنا: هناك تناقض في القرآن الكريم ويذكر لنا هذه الآية نقول له: ليس هناك تناقض؛ لأنَّ من شروط التناقض اتحاد معنى المحمول في كلتا القضيتين، ومعنى المحمول في القضية الثانية يختلف عن القضية الأولى.

ثالثًا: الوحدة الزمانية.

أي أن تكون القضيتان مرتبطتين بالزمن نفسه، لا أن تكون كل قضية في زمن مختلف، حينها لا يقع التناقض.

مثال:

القرآن الكريم أجاز الخمر. القرآن الكريم حرَّم الخمر.

هل هاتان القضيّتان متناقضتان؟

ظاهرهما التناقض، لكن لو نظرنا في المسألة لوجدنا أنه لا يوجد تناقض؛ لأنَّ القرآن الكريم أباح الخمر في مرحلة زمانية سابقة ومختلفة عن مرحلة تحريم الخمر، وبما أن زمن القضيتين مختلف فإنه لا تناقض. وأما لو حرّم القرآن الكريم الخمر وأباحه في الوقت نفسه لكان هذا تناقضًا ظاهرًا.

رابعًا: الاتحاد في المكان.

يجب أن يكون المكان واحدًا في القضيتين التي حكمنا عليهما بالتناقض، وإلا فإنَّه لا تناقض بينهما.

مثال:

الليبرالية مذهب جيّد الليبرالية مذهب غير جيّد هل القضيتان متناقضتان؟

ظاهرهما التناقض، لكن في حقيقة الأمر ليستا متناقضتين؛ لأنّ المقصود في القضية الأولى أن الليبرالية جيّدة في العالم الغربي، حيث يتبنّى الغرب النظام الديمقراطي ولا توجد أيدلوجيّة بشريّة تكبح جماح الطغيان الأغلبي المتولّد عن النظام الديمقراطي سوى الليبرالية، فهي جيّدة بشرط أن يكون مكانا العالم الغربي. والمقصود بالقضية الثانية أن الليبرالية ليست جيّدة في مكان آخر، وهو العالم الإسلامي، حيث إن الإسلام ضامن لحقوق الأفراد والأقليات ويوجب العدل ويرفع الظلم فلا حاجة إلى أيدلوجية أخرى تسدُّ الفراغ الحقوقي.

إذن القضيتان ليستا متناقضتين لكوننا نتحدث عن مكانين مختلفين. لكن لو قلت مثلًا: الليبرالية غير جيدة في فرنسا، والليبرالية جيدة في فرنسا، فهذا تناقض؛ لأنَّ المكان في القضيتين واحد.

خامسًا: الاتحاد في القوّة أو الفعل.

لدينا مصطلحان مهمان في علم المنطق، ونستعملهما كثيًرا في العلوم والمعارف، وهما القوّة والفعل. أما الفعل فهو أن يكون الشيء حاصلًا وواقعًا، وأمّا القوّة فهي أن يكون الشخص متصفًا بالقدرة على القيام بذلك الفعل. فمثلًا: قد تسأل شخصًا عن أحكام فقهيّة فيجيبك عليها مباشرة، فهذا فقيه بالفعل؛ أي أن الفقه موجود في ذهنه ومُستحضَر. لكن قد تسأل شخصًا آخر فيقول لك: أعطني وقتًا حتى أراجع الكتب الفقهية. هذا فقيه بالقوّة وليس بالفعل؛ فهو وإن كان غير قادر على الإجابة مباشرةً )فقيه بالفعل( فإنّه قادر على أن يعود إلى المصادر ويستحضر الأحكام الفقهية.

إذا فهمنا ذلك فإنّ من شروط التناقض أن تكون القضيتين متحدتين في الفعل أو القوة.

مثال: يقول الله تعالى مخاطبًا النبي محمدًا ﷺ: ﴿إنَّك ميّت وإنّهم ميتون﴾.

وفي آية أخرى يقول له: ﴿يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين﴾ . في الآية الأولى يقول له: إنك ميت، وفي الآية الثانية يأمره بالتقوى، فكيف

يأمره بالتقوى وهو ميّت؟

نقول: في الآية الأولى كان المقصود بالموت الموت بالقوّة لا بالفعل، أي أنَّ الآية تخبر النبي أنه قابلٌ للموت وصائر إليه وليس مخلَّدًا في الأرض، فالنبي ﷺ

متصف بإمكانية أن يموت لكنه ليس بميّت بالفعل، أي أنه ليس بميّت حال توجيه الآية له.

s ذ ً

النبي ميّت )أي أنّه يتصف بإمكانية الموت( النبي غير ميّت )أي الآن(

ً ذ s لا تناقض بين القضيتين؛ لأنَّ القضية الأولى تتحدث عن القوّة

والثانية تتحدث عن الفعل.

سادسًا: وحدة القيد.

المفهوم إمّا أن يكون مطلقًا أو يكون مقيّدًا، فأنت حين تقول: الإنسان يفكر، فأنت لا تقصد إنسانًا معيّنًا، وإنما تقصد مطلق الإنسان؛ لأنَّ كل إنسان يفكّر. لكن حين تقول: الإنسان ذكي، فأنت لا تقصد مطلق الإنسان، وإنما أفراد معيّنون؛ لأنَّ ليس كل إنسان ذكيًا، وإنما بعض أفراد الإنسان.

ومن هنا نقول: إنَّ من شروط التناقض أن تكون القضيتان متحدتين في مسألة الإطلاق أو التقييد، إما أن تكونا مطلقتين جميعًا أو مقيّدتين جميعًا، وإلا فلا وجود للتناقض.

مثال:

الديمقراطية تعتمد على المساواة الديمقراطية لا تعتمد على المساواة

يبدو من الوهلة الأولى أن القضيتين متناقضتان، لكن حتى نتأكد دعنا نسأل صاحب القضية الأولى: ما المقصود بالديمقراطية؟ هل المقصود جميع أنواع الديمقراطية أم المقصود نوعًا محددًا من أنواع الديمقراطية؟

أجابنا: أنا أقصد الديمقراطية الاشتراكية.

حسنًا، دعنا نسأل صاحب القضية الثانية: ماذا تقصد بالديمقراطية؟

أجابنا: أنا أقصد الديمقراطية الليبرالية. إذن هل مقصود صاحبي القضيتين واحد؟

لا. أحدهما يقصد الديمقراطية المقيّدة بالاشتراكية، والآخر يقصد الديمقراطيّة المقيّدة بالليبرالية.

إذن هل هناك تناقض بينهما؟

لا. لا يوجد تناقض بينهما، فهما لا يقصدان مطلق الديمقراطية، ولا يقصدان صفةً واحدة للديمقراطية، وكلاهما محق في كلامه، فالديمقراطية الاشتراكية تعتمد على قيمة المساواة، والديمقراطية الليبرالية لا تعتمد عليها، وإنما تعتمد على قيمة الحريّة.

لكن لو قلنا:

الديمقراطية الاشتراكية سيئة. الديمقراطية الاشتراكية غير سيئة.

هنا تناقض واضح بين القضيتين؛ لأنه لا يمكن أن تكون الديمقراطية الاشتراكية سيئة وغير سيئة في الوقت نفسه.

 كيفيّة إيجاد التناقض بين القضايا:

إذا أردنا أن نوجد قضيّة تناقض قضيةً ما، ماذا يجب علينا أن نفعل؟ الجواب كما يل:

لدينا ثلاثة أنواع من القضايا كما سبق أن ذكرنا ذلك:

النوع الأول: القضيّة المهملة.

«وهي التي لا سور فيها»، مثل: الشاعر كاذب.

في مثل هذا النوع من القضايا يكون التناقض من خلال تبديل الكيف، أي إذا كانت إحدى القضيتين موجبة، نجعل الثانية سالبة.

مثال: الشاعر كاذب.

كيف نوجد قضية تناقض هذه القضيَّة؟ فقط علينا أن نبدّل الكيف، وبما أن هذه القضية موجبة فيجب أن تكون القضية النقيض سالبة، فنقول: الشاعر غير كاذب.

إذن قضية «الشاعر كاذب» نقيضها «الشاعر غير كاذب.» فقط حوّلنا القضية من موجبة إلى سالبة.

مثال آخر: الحج واجب.

نقيض هذه القضية أن نقول: الحج غير واجب. فقط حوّلناها من قضية موجبة إلى قضية سالبة.

مثال ثالث: الرجل غير صادق في الحب.

هذه القضيّة سالبة، فما نقيضها؟ إذا أردنا إيجاد قضية تناقض هذه القضية فيجب علينا أن نعكس الكيف، وبما أنّ هذه القضية سالبة فإنّ نقيضها قضية موجبة فنقول: الرجل صادق في الحب.

إذن: «الرجل غير صادق في الحب» نقيضها «الرجل صادق في الحب.»

☚ ما مضى كان متعلّقًا بتناقض القضايا المهملة التي لا سور فيها، لكن ماذا

عن القضايا المسّورة؟ سنرى ذلك في النوعين القادمين.

النوع الثاني: القضيّة المسوّرة.

القضيّة المسوّرة إما أن تكون كليّة أو جزئية، والكليّة إما أن تكون موجبة مثل: كل الطلاب ناجحون. أو سالبة مثل: كل الطلاب غير ناجحين.
والجزئية إما أن تكون موجبة مثل: بعض الطلاب ناجحون. أو سالبة مثل: بعض الطلاب غير ناجحين.

عرفنا في القضايا المهملة أن تناقضها يكون من خلال تبديل الكيف )السلب

والإيجاب( فقط، فكيف هو الأمر في القضايا المسوّرة؟

☚ نوجد التناقض في القضايا المسوّرة من خلال القيام بأمرين:

أولًا: تبديل الكيف، كما فعلنا بالقضايا المهملة، فإذا كانت موجبة نحوّلها إلى سالبة والعكس بالعكس.

ثانيًا: تبديل السور، من خلال تبديله بضد سوره، فإذا كانت كليَّة نحوّلها إلى جزئية والعكس بالعكس.

مثال: كل الطلاب ناجحون.

هذه القضيّة كليّة أم جزئية؟ كليّة؛ لأنا مسوّرة بسور كلّ وهو «كل.» موجبة أم سالبة؟ موجبة؛ لأنا لا تتضمن أدوات النفي.

إذن القضيّة كليّة موجبة، فما نقيض الكليّة الموجبة؟

علينا أن نقوم بالخطوتين: نبدّل الكيف والسور، أما الكيف فبما أنّ القضية موجبة يجب أن نحوّلها إلى قضيّة سالبة. هذه هي الخطوة الأولى.

أما الخطوة الثانية فهي أن نبدّل السور من خلال الإتيان بضدّه، وبما أن القضيّة كليّة فالسور المضاد لها هو السور الجزئي.

وإذا جمعنا الأمرين «السلب والجزئية» فإن القضية ستكون: «بعض الطلاب ليسوا ناجحين.» وهذه هي نقيض القضية الكلية الموجبة «كل الطلاب ناجحون.»

وبما أنَّ قضية «كل الطلاب ناجحون» تناقض قضية «بعض الطلاب ليسوا ناجحين»؛ فإنّ إحدى القضيتين صادقة والأخرى يجب أن تكون كاذبة، ولا يجوز أن تكون القضيتان صادقتين معًا أو كاذبتين معًا.

إذن لا بد أن تكون القضية «سالبة» و «جزئية» حتى تشكّل نقيضًا لقضية

«كليّة» و «موجبة.»

مثال آخر: يقول تقي الدين ابن تيمية: « جميع عقلاء بني آدم من جميع أصناف المتكلّمين في العلم حرروا علومهم بدون المنطق اليوناني.»

هذه العبارة التي قالها تقي الدين ابن تيمية هي كليّة سالبة؛ كليَّة لأنا بدأت بسور كلّ «جميع»، وسالبة لأنَّا تتضمن النفي «بدون المنطق اليوناني.»

الآن حتى نثبت خطأ عبارة ابن تيمية لا بد أن نثبت صحة نقيضها، وبما أنَّ عبارة ابن تيمية كلية سالبة فإن نقيضها هو جزئية موجبة، أي أنه يجب علينا أن نذكر عاقلًا واحدًا على الأقل حرَّر علومه بناءً على المنطق اليوناني، وهناك عشرات العقلاء الذين حرروا علومهم بناءً على المنطق اليوناني وليس شخصًا واحدًا، ومن الأمثلة على ذلك ابن سينا.

فيكون الأمر كالتالي:

عبارة ابن تيمية: جميع العقلاء لم يستعملوا المنطق في تحرير علومهم

نقيضها: ابن سينا عاقل واستعمل المنطق في تحرير علومه

مثال آخر: كل المسيحيين ليسوا بمسلمين.

هذه القضية كليّة سالبة، فما نقيضها؟

حسنًا، ما نقيض «الكلّ»؟ نقيضه الجزئي. إذن دعنا نحوّل القضية إلى جزئية

فنقول: بعض المسيحيين ليسوا بمسلمين. هل هذه القضية هي النقيض؟

لا؛ بقيت الخطوة الثانية وهي تبديل الكيف. وبما أن القضية سالبة فسنحوّلها إلى موجبة. فستكون القضية: «بعض المسيحيين مسلمون.»

إذن قضية «كل المسيحيين ليسوا بمسلمين» نقيضها «بعض المسيحيين

مسلمون.»

الآن إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة، ولو كانتا جميعهما صادقتين أو كاذبتين لكان هناك تناقض، فلا يمكن أن يكون كل المسيحيين غير مسلمين وفي الوقت نفسه بعضهم مسلمون، ولا يمكن كذلك أن تكون كلتا القضيتين غير صحيحتين.

مثال آخر: بعض المصائب مفيدة.

هذه القضية موجبة جزئية، وحتى نوجد نقيضها يجب أن نبدّل الكيف

والسور.

فبما أنّا موجبة سنجعلها سالبة. وبما أنا جزئية سنجعلها كليّة.

ستكون كالتالي: كل المصائب غير مفيدة.

إذن قضية «بعض المصائب مفيدة» نقيضها «كل المصائب غير مفيدة.»

وكما نرى فإنّ القضيتين لا يمكن أن تكونا جميعًا صادقتين، بل يجب أن تكون إحداهما غير صادقة.

 كيفيّة تحويل القضايا إلى نقيضها:

 نلاحظ أننا حين أردنا نقض الجزئية الموجبة قمنا بخطوتين:

أولاً: بدّلنا السور بنقيضه، فلمّا كان السور في القضيّة الأولى جزئيًا )بعض(

جعلناه كليّا )كل.(

ثانيًا: بدّلنا الكيف بنقيضه، فلمّا كانت القضيّة موجبة جعلناها سالبةً.

 ذ s كل قضية نريد أن ننقضها فقط نقوم بتبديل الكيف والسور إلى

نقيضهما.

المبحث الثاني الاستدلال

وصلنا هنا إلى الربع الأخير((( من علم المنطق، وهو الاستدلال، أي كيف نستدل لإثبات أحكامنا. ولدينا في الاستدلال مطلبان:

المطلب الأول: القياس.

المطلب الثاني: الاستقراء.

وسوف نتناول كلًّا منهما بشيءٍ من التفصيل.

المطلب الأول: القياس

مطلب القياس هو غاية علم المنطق، فكلُّ المباحث السابقة _على الرغم من

أهميتها_ تعدُّ مقدّمات يبتغي منها المناطقة الوصول إلى هذا المبحث.

تعريف القياس:

• القياس : «هو عبارة عن عدة قضايا متى ما ثبتت لذاتها يلزم عنها نتيجة معيّنة. فهو سلسلة من المقدمات إن ثبتت صحتها واستوفت شروط القياس فإنا تستلزم نتيجة متولّدة عن تلك المقدمات.»

مثال: جاسم قطري، وكل قطري غني، إذن جاسم غني.

في هذا القياس لدينا ثلاثة أشياء:

أ- مقدّمة أولى «جاسم قطري.» ب- مقدّمة ثانية « كل قطري غني.» ج- نتيجة «جاسم غني.»

أما المقدمة الأولى فتسمّى في علم المنطق «المقدّمة الصغرى.» وأما المقدّمة الثانية فتسمّى «المقدمة الكبرى»، وأما النتيجة فتتولّد بعد أن نحذف الحد الأوسط.

((( الربع الأول: الكليات الخمسة. الربع الثاني: التعريفات. الربع الثالث: القضايا وأحكامها. الربع الرابع: الاستدلال.

وعلاوةً على المقدمتين والنتيجة لدينا ثلاثة حدود في كل قياس: أ- حد أصغر: وهو موضوع المقدمة الأولى )جاسم(

ب- حد أكبر: وهو محمول المقدّمة الثانية )غني.(

ج- حد أوسط: وهو الكلمة المتكررة في المقدمتين، وتكون محمولًا للمقدمة الصغرى، وموضوعًا للمقدمة الكبرى. )قطري.(

عناصر القياس:

مثال آخر: سهيل نجم، وكل نجم في السماء، إذن سهيل في السماء.

أين المقدّمة الصغرى؟ سهيل نجم.

أين المقدّمة الكبرى؟ كل نجم في السماء. أين النتيجة؟ سهيل في السماء.

نلاحظ في الأمثلة المذكورة أعلاه أنَّ هناك مقدمتين تتولّد عنهما لذاتهما نتيجةً محددة، وهذا هو ما نسمّيه القياس المنطقي.

وقد ذكر علماء المنطق أنَّ للقياس أربعة أشكال، وكل شكل له عدة أضرب وأنواع، ونحن في هذا الكتاب الموجز سوف نقتصر فقط على الشكل الأول؛ لأنّه

الأهم والأكثر استعمالًا، بل قال علماء المنطق إنَّ بقية الأشكال تعود إليه.

الشكل الأوّل:

ليس كل أنواع القياس صحيحة، هناك أنواع فاسدة )غير صحيحة( لا تنتج نتائج صحيحة، ومن أبرز أشكال القياس الصحيحة هو الشكل الأوّل من القياس الأرسطي، فما المقصود بالشكل الأول؟

الشكل الأول عبارة عن مقدّمتين ونتيجة يجب أن يتوافر في مقدمتيه شرطان أساسيّان:

الشط الأول: أن تكون المقدّمة الأولى موجبة وليست سالبة.

ومعنى الإيجاب أن تكون غيَر منفيَّة، مثلًا: «العلم نافع» هذه قضية موجبة، أما «العلم غير نافع» فهذه قضيّة غير موجبة؛ لأنا منفيّة، وتسمّى القضيّة المنفيّة «قضيَّة سالبة.»

الشط الثاني: أن تكون المقدّمة الثانية كليّة.

درسنا سابقًا أن القضايا من حيث الكم نوعان: قضيّة مسوّرة، وقضيّة مهملة. والقضية المسوّرة إما أن تكون مسوّرة بسور كلّ مثل: «كل نجم في السماء» أو تكون مسوّرة بسور جزئي مثل: «بعض المسلمين عرب.»

شرط المقدّمة الثانية أن تكون مسوّرة بسور كلّ، فيجب أن تكون مبدوءة بالألفاظ التي تدل على الكليّة مثل: كل وجميع . وأما إذا كانت قضية مهملة أو مسوّرة لكن بسور غير كلّ فلا تنتج إنتاجًا صحيحًا.

 ذ s الشكل الأوّل يشترط شرطين حتى ينتج، شرطٌ متعلّق بالمقدّمة

الصغرى )وهو أن تكون موجبة(، وشرطٌ متعلّق بالمقدّمة الكبرى وهو أن تكون

كليّة.

☚ الآن دعنا نفكّر، إذا طبّقنا هذين الشرطين على المقدّمتين، كم سننتج نوعًا؟ منطقيًا يجب أن يكون لدينا أربعة أنواع:(٤٣)

((٣) يسمّيها علماء المنطق «أضرب» وليس «أنواع»، وكلا اللفظين له نفس المعنى، وأنا

• إما أن تكون المقدّمتان كلّيتين موجبتين.

• أو تكون المقدّمة الصغرى جزئية موجبة والمقدمة الكبرى كلية

موجبة.

• أو تكون المقدمة الصغرى جزئية موجبة والمقدّمة الكبرى كليّة سالبة.

• أو تكون المقدّمة الصغرى كليّة موجبة والمقدّمة الكبرى كليّة سالبة.

هذه هي الأنواع الأربعة الممكنة عقلًا، ولا يمكنك أن تجد نوعًا خامسًا إلا إذا أخللت بأحد الشرطين أو كليهما، وجميع هذه الأنواع ملتزمة بالشرطين الأساسيين، وهما: إيجاب المقدّمة الصغرى، وكليّة المقدّمة الكبرى، فلا يوجد نوعٌ بين الأنواع الأربعة مقدّمته الصغرى غير موجبة أو مقدّمته الكبرى غير كليّة.

☚ الآن دعنا نذكر بعض الأمثلة على هذه الأنواع الأربعة لكن تذكّر أنه في جميع الأمثلة يجب أن يتحقق الشرطان الأساسيان: أن تكون المقدّمة الصغرى موجبة، وتكون المقدمة الكبرى كلية.

لنبدأ:

النوع الأول: أن تكون المقدّمتان كليّتين موجبتين.

مقدمة صغرى موجبة  مقدمة كبرى كليّة نتيجة

مثال: كل صقر له جناحان ، وكلُّ ما له جناحان يطير ، إذن كل صقر يطير.

في هذا المثال نجد أنَّ المقدّمة الصغرى كليّة موجبة والمقدّمة الكبرى كليّة موجبة، وهذا يعني أننا حققنا الشرطين الأساسيين، فالمقدّمة الصغرى موجبة والمقدّمة الثانية كليّة.

اخترت كلمة «نوع» لأنا أوضح للقارئ المبتدئ.

النوع الثاني: أن تكون المقدّمة الصغرى جزئية موجبة والمقدمة الكبرى كلية

موجبة.

مقدمة صغرى موجبة  مقدمة كبرى كليّة نتيجة

مثال: محمّد يُوحى إليه ، وكلُّ من يوحى إليه نبي ،  إذن محمد نبي.

المقدمة الصغرى في هذا المثال جزئية موجبة، والمقدمة الكبرى كليّة موجبة، إذن تحقق الشرطان الأساسيان: إيجاب المقدمة الصغرى وكليّة المقدمة الكبرى.

النوع الثالث: أن تكون المقدمة الصغرى جزئية موجبة والمقدّمة الكبرى كليّة

سالبة.

مقدمة صغرى موجبة  مقدمة كبرى كليّة نتيجة

مثال: تويتر يعين على التواصل الاجتماعي، وكل ما يعين على التواصل الاجتماعي غير سيئ، إذن تويتر غير سيئ.

في هذا المثال نجد أن المقدمة الصغرى موجبة جزئية والمقدمة الكبرى كليّة سالبة، هل الشرطان الأساسيان متوافران في هذا القياس؟ نعم، فالمقدّمة الصغرى موجبة والمقدّمة الكبرى كليّة.

النوع الرابع: أن تكون المقدّمة الصغرى كليّة موجبة والمقدّمة الكبرى كليّة

سالبة.

مقدمة صغرى موجبة كليَّة مقدمة كبرى سالبة كليّة نتيجة

مثال: كل أنواع الربا ضارة ، وكلُّ ما هو ضار غير مرغوب شرعًا ، إذن كل أنواع الربا غير مرغوبة شرعًا.

المقدمة الصغرى كليّة موجبة، والمقدمة الكبرى كليّة سالبة، وهذا ما يعني أن الشرطين الأساسيين - إيجاب الصغرى وكليّة الكبرى - قد توافرا في هذا القياس

هذه هي الأنواع الأربعة للشكل الأول، وهي جميعها منتجة إذا توافر فيها الشطان الأساسيان: أن تكون المقدمة الصغرى موجبة وأن تكون المقدمة الكبرى كليّة.

وكما ذكرنا في مقدّمة الكتاب أنَّ علم المنطق يهتم بصور الأفكار وليس بمادتها، فقد تكون صورة الفكرة صحيحة ومادتها صحيحة، وقد تكون صورتها صحيحة لكن مادتها غير صحيحة.

فمثلًا: الطبيب يداوي، وكل من يداوي مفيد، إذن الطبيب مفيد.

نلاحظ هنا أنَّ صورة القياس صحيحة، فالمقدمة الصغرى موجبة، والكبرى كليّة، لكن هل مادته صحيحة أم لا؟ نعم صحيحة، فالطبيب فعلًا يداوي، وصحيحٌ أن كل من يداوي يكون مفيدًا.

لكن انظر إلى هذا المثال: السحر علمٌ، وكل علم نافع، إذن السحر نافع. صورة القياس صحيحة، فشروط القياس الصحيح تتوافر في هذا القياس،

لكن هل مادة القياس صحيحة؟ لا؛ لأنَّه ليس صحيحًا أن كل علم نافع، فهناك علومٌ ضارة ولا تنفع، بل تؤذي الناس كعلم السحر.

إذن في المثالين الأول والثاني كانت شروط القياس الصحيح متحققة، لكن في المثال الأوَّل كانت مادة القياس صحيحة بينما في المثال الثاني كانت مادة القياس خاطئة.

 مما مضى نعرفs

)أنَّ وظيفة المنطق لا علاقة لها بمادة القياس، وإنما وظيفته متعلقة بصورة القياس الخارجية.(

هل القياس المنطقي مفيد؟

إذا كنّا نقصد بالإفادة إضافة معلومة جديدة لم نكن نعرفها سابقًا فهذا غير موجود في القياس، أي أنَّ القياس لا يضيف لنا معلومةً لم نكن نعرفها سابقًا؛ لأنَّ نتيجة القياس هي في ناية المطاف جزء من مقدّمات القياس.

مثال: السحر علم، وكل علم نافع، إذن السحر نافع.

نلاحظ في هذا القياس أنَّ النتيجة موجودة في المقدمتين، فالنتيجة عبارة عن كلمتي «سحر» و «نافع» والكلمة الأولى «سحر» موجودة في المقدمة الصغرى، والكلمة الثانية «نافع» موجودة في المقدمة الكبرى.

 ذ s نتيجة القياس موجودة ضمنيًا في مقدّماته.

لكن للقياس فائدة من ناحية أخرى، فهو يعيننا على ترتيب الأفكار وتنظيمها، ويساعدنا على وضع أفكارنا في صورة أشكال منضبطة تنتج نتائج قطعية.

فمثلًا: إذا أردت التعبير عن حرمة الخمر في الشريعة الإسلامية أقول:

الخمر ضار، وكل ما هو ضار محرّم، فالخمر محرّم.

هنا يجب علّ حتى يكون قياسي صحيحًا أن أثبت صحة المقدمة الأولى، أي أثبت أن الخمر ضار، وأثبت كذلك صحة المقدمة الثانية وهي أنَّ كل ضار محرّم، فإذا استطعتُ أن أثبت ذلك فإنَّ قياسي يكون صحيحًا.

مثال آخر: إذا أردت مثلًا أن أعبّر عن تأييدي للنظام الديمقراطي، أقول: الديمقراطية تحترم إرادة الشعب، وكل نظام يحترم إرادة الشعب مرغوب، إذن الديمقراطية مرغوبة.

وبعد ذلك أحاول إثبات صحة كلّ مقدّمة كي يكون قياسي صحيحًا.

المطلب الثاني: الاستقراء

ذكرنا سابقًا أنَّ للاستدلال المنطقي أداتين أساسيتين: القياس والاستقراء. وقد تحدثنا في المطلب السابق عن القياس وبقي الآن أن نتحدث عن الاستقراء، فما الاستقراء؟

لو كنتَ لا تعرف عدد فريق كرة القدم، وحين تابعتَ المباراة الأولى وجدت أن كلَّ فريق يتكوّن من أحد عشر لاعبًا، وتابعتَ مباراة أخرى ووجدت أنَّ كل فريق يحتوي كذلك على أحد عشر لاعبًا. ثم تابعتَ خمسين مباراةً فوجدت أن كل فريق يتكوّن من أحد عشر لاعبًا.

ماذا سيحدث لك بعد ذلك؟

سوف تصدر حكما كلّيًا مفاده: كل فريق كرة قدم يتكوّن من أحد عشر لاعبًا. هذا الحكم الذي أصدرته يسمّى «استقراء.» أي أنَّك استقريت مباريات كرة

القدم فخرجت بهذه النتيجة.

s ذ

الاستقراء : «هو أن نحكم على كلّ بناءً على وجوده في بعض جزئياته أو

كلّها.»

مثال آخر: إذا ذهبت إلى نيجيريا، فرأيت نيجيريًا أسود، ورأيت آخر أسود، ورأيت ألف نيجيري كلّهم سود، سيحصل لك بعدها حكم بأن «كل مواطني نيجيريا من السود.»

فأنت حكمت بأن كل النيجريين سود بناءً على وجود السواد في كلّ من رأيته، وأنتَ لم ترَ سوى بعضهم.

مثال آخر: أمر الله عز وجل في القرآن الكريم بعدة أوامر، فهل كل أمر قرآني يدل على وجوب الشيء أم على استحبابه فقط؟

تصوّر لو أنك تتبعت كل الأوامر الواردة في القرآن الكريم وتوصّلت إلى أنا

جميعًا تدلُّ على الوجوب وليس الاستحباب، حينها ستصدر حكمك التالي: كل أمر في القرآن الكريم يدلُّ على الوجوب.

هذه العمليّة التي قمتَ بها تسمّى استقراء؛ لأنك حكمت على كلّ )دلالة الأوامر على الوجوب( بناءً على وجوده في كلّ الجزئيات )الأوامر القرآنية.(

بناءً على ما مضى ندرك أن الاستقراء نوعان:

• استقراء تام: «وهو الذي نصدر فيه حكمنا الكلّ بعد أن نتتبع جميع

الجزئيات»، مثل: عملية تتبع الأوامر القرآنية، فنحن تتبعنا كل أمر قرآني ووجدناه يدل على الوجوب.

• استقراء ناقص: «وهو الذي نصدر فيه حكما كليًّا بعد أن نتتبع بعض

الجزئيات وليس كلّها»، كمثال سواد النيجريين، فنحن لم نطّلع على كل أفراد نيجيريا، وإنما حكمنا بأنّ الجميع أسود بناءً على رؤية بعض أفراد نيجيريا.(((

s ذ

حين نصدر حكمنا بعد أن نطّلع على جميع الجزئيات يكون استقراء تامًا، وحين نصدر حكمنا بعد أن نطّلع على بعض الجزئيات يكون استقراءً ناقصًا.

((( بعض الباحثين يُطلق على هذا الاستقراء «استقراء حدسي.» راجع: عل، حسين، منهج الاستقراء العلمي )بيروت، التنوير، ط(، ((٠(٠ ص.(٣٠ لكن هناك من يجعل الاستقراء الحدسي أخص من الاستقراء الناقص؛ لأنَّ الحدسي ينبّه الذهن لأصل القاعدة.

الاستقراء بين القطعيّة والظنيّة

ننتقل الآن إلى نقطة أخرى، وهي أننا عرفنا سابقًا أن القياس يفيد القطع، فهل الاستقراء يفيد القطع كذلك؟

المسألة تحتاج إلى تفصيل، فأما الاستقراء التام فقد اتفق العلماء على أنه يفيد القطع؛ لأننا استقرينا جميع أفراده فلا مجال للظن. أما الاستقراء الناقص فهو يفيد الظن عند علماء المنطق؛ لأننا استقرينا بعض الجزئيات وليس جميعها، ومن ثم نحن حكمنا على بقية الجزئيات التي لم نرها من باب الظن.

فمثلًا: حين أدخل مكتبة فيها ألف كتاب، ووجدت أن تسعمئة كتاب باللون الأحمر، هل المئة الباقية كذلك لونا أحمر؟ إن حكمتَ بذلك فهذا استقراء ناقص، وهو ظنّي، لماذا؟ لأنه وإن كان يغلب على ظننا أن المئة الباقية كذلك لونا أحمر لكننا لا نقطع يقينًا بذلك، فقد يكون أحد الكتب المتبقية بلون مختلف، ولذلك حكمنا ظني.

أما إن أكملنا رؤية بقية الكتب ووجدنا فعلًا أنَّ كلَّ الكتب لونا أحمر، فحينها يكون استقراؤنا استقراءً تامًا، وهل هو ظني أم قطعي؟ قطعي؛ لأننا تأكدنا من أن كل كتاب لونه أحمر.

أقسام الاستقراء وأحكامه:

الانتقادات الموجّهة للاستقراء التام

النقد الأوّل: أنَّ عملية الاستقراء التام تكاد تكون متعذّرة في الموضوعات الكبرى، فلو رأينا مثلًا أنَّ من يمارس الرياضة يفقد شيئًا من وزنه، فكيف يمكننا أن نطبّق الاستقراء التام هنا؟ هل يمكن أن نحصي جميع البشر الذي يمارسون الرياضة؟ ثم لو استطعنا أن نحصي جميع البشر في عصرنا، فمن يستطيع تطبيق هذا الاستقراء على البشر الذين سيأتون في الأزمنة القادمة؟

إذن علمية الإحصاء والاستقراء التام لجميع أفراد الظاهرة المستقراة أمرٌ يكاد يكون متعذرًا.

النقد الثاني: حتى لو افترضنا أننا نستطيع استقراء جميع الأفراد وإحصاءهم،

فما الفائدة التي سيضيفها الاستقراء التام لنا؟ لن يضيف لنا شيئًا أكثر مما كنا نعرف، كيف ذلك؟

تصوّر لو أننا ذهبنا إلى جزيرةٍ ما، وحين وصلنا رأينا شجرةً حمراء، ثم رأينا شجرة أخرى حمراء ، ثم رأينا خمسين شجرة حمراء، ولم نرَ شجرة غير حمراء. هنا قد نحكم أن جميع الشجر في هذه الجزيرة لونا أحمر، لكن هذا الحكم ليس قطعيًّا؛ لأنَّه ليس استقراء تامًّا؛ فنحن لم نرَ جميع الشجر الموجود في الجزيرة.

لكن لو استقرينا وأحصينا جميع الشجر الموجود في الجزيرة فوجدناه أحمر، هنا نستطيع أن نحكم ونقول: «جميع أشجار الجزيرة حمراوات»؛ ويكون حكمنا قطعيًّا؛ لأننا استقرينا الأشجار استقراءً تامًّا.

فالسؤال هنا: ماذا أضاف لنا حكمنا «جميع أشجار الجزيرة لونا أحمر»؟

الجواب: لا شيء، فنحن قد علمنا أن جميع الأشجار لونا أحمر لأننا رأيناها شجرةً شجرةً، فحين نقول: «جميع الأشجار حمراوات» فنحن نخبر عمَّا علمناه سابقًا قبل قول هذه الجملة، وليس عن شيءٍ جديد، فنحن لا نستطيع أن نعيد توظيف هذا الحكم في أفراد أخرى؛ لأننا شاهدنا جميع الأفراد.

لكن في الاستقراء الناقص توجد فائدة من الحكم الذي نصل إليه، فنحن لو رأينا ألف شجرة ووجدنا أن لونا أحمر، فبإمكاننا أن نصدر حكمًا بأن «جميع

أشجار الجزيرة لونا أحمر.» وهذا الحكم نستطيع إعادة توظيفه فيما تبقّى من الأشجار، فلو أخبرونا بأن هناك شجرًا في ناية الجزيرة فإننا نحكم عليه بأنَّ لونه أحمر، لكن سوف يكون حكمًا ظنيًّا لكونه ناشئًا عن استقراء ناقص وليس تامًّا((٥).

خلاصة النقد الموجّه للاستقراء التام أنه على الرغم من أنَّه يفيد القطع فإنّه لا يفيدنا بشيءٍ جديد، وإنما يخبرنا فقط بما كنَّا نعلم.

الانتقادات الموجّهة للاستقراء الناقص

الانتقاد الأساسي الموجّه للاستقراء الناقص أنَّه حكمٌ على غير معلوم، فنحن أصدرنا حكمًا كليًّا لمجرد أننا رأيناه موجودًا في بعض أمثلته. فإذا تصوّرنا أننا دخلنا جزيرة فرأينا شجرة حمراء، ثم رأينا أخرى حمراء، ثم مررنا بأكثر من خمسين شجرة كلها حمراء، هنا سوف نصدر حكمًا أن جميع أشجار هذه الجزيرة لونا أحمر، مع أننا لم نرَ بقية أشجار الجزيرة. نلاحظ أن هذا الاستقراء يعتمد على التخمين والظن، فنحن نظن أن بقية الأشجار التي لم نرها تماثل تلك التي رأيناها، لكنَّنا لسنا على يقين لأننا لم نرها، بعكس الاستقراء التام، فنحن رأينا جميع الأشجار.

هنا تحديدًا تكمن مشكلة الاستقراء الناقص،((( وهي أنّنا نتحدث لا عن

((٥) خذ مثالًا آخر، حاول الباحث البريطاني ريتشارد ليبو في كتابه "لماذا تتحارب الأمم" أن يستقري كل الحروب الكبرى التي جرت في التاريخ الحديث، ووصل إلى أن أسباب الحروب أربعة: المصلحة، المكانة، الانتقام، الأمن. لنفترض أنَّ استقراءه كان استقراءً تامًّا فالسؤال: ما الفائدة التي أضافها لنا هذا الاستقراء؟ هل يعني ذلك أنه لن تنشأ حربٌ إلا إذا توافرت أحد هذه الأسباب الأربعة؟

الجواب: لا. لأن تلك الأسباب ليست عللًا ذاتية تتخلّف معلولاتها متى ما تخلّف، وإنما هي مجرد أسباب وجدت لدواعي واقعية لا منطقية، فقد تنشأ حربٌ لوجود سببٍ آخر غير تلك الأربعة. فإذا كنا عاجزين عن الاستفادة من تلك الأسباب الأربعة في الحروب القادمة، فما الإضافة إذن؟

((( أوّل من نبّه وتحدث بنحو مفصّل عن هذه المشكلة هو الفيلسوف ديفيد هيوم.

يقين، وإنما عن ظن وتوقّع، فما الذي يدرينا أن بقية الأشياء التي لم نرها تماثل الأشياء التي رأيناها؟ ما الذي جعلنا ننطلق من الخاص إلى العام؟ بمعنى آخر: كيف عرفنا أن شرب الدواء يُشفي؟ سوف تقول لأننا جرّبناه على العديد من الأشخاص فوجدناه يشفي. سوف أسألك: وما الدليل على أنه إذا أشفى الناس الذين شربوه فإنه سيُشفي الناس الذين سيشربونه؟ كيف عرفت أن هذا الأمر سيستمر؟ ألا يُحتمل أن يكون هذا كله حصل من قبيل الصدفة؟

هذا الاعتراض والانتقاد في غاية الأهميّة، والعلماء مختلفون في الجواب

عليه،((( وأشهر الإجابات على ذلك يكمن في مبدأ السببية، وهو يعني أنَّ الشيء إذا تكرر ارتباط وجوده بشيءٍ آخر، كان أحدهما سببًا للآخر. فإذا تعاطى شخص مخدرات فتولّد عنده سلوك عدائي، ورأينا آخرين يتعاطون المخدرات وتولّد عندهم نفس السلوك العدائي، سوف نعرف أن تعاطي المخدرات سببٌ لنشوء السلوك العدائي لدى المتعاطين.

وإذا شرب شخصٌ السم فمات، وشرب آخر السم فمات، وشرب ألف شخص السم فماتوا، سوف نعرف أن شرب السم سببٌ في الموت.

هل يمكن أن نقول إنَّ ذلك كلَّه حصل من باب الصدفة؟ أي أنَّ نشوء السلوك العدائي كان صدفةً وليس بسبب تعاطي المخدرات؟ وهل يمكن أن نقول إن موت أولئك الأشخاص بعد شرب السم كان مصادفةً وليس بسبب شرب السم؟ هل يمكن أن نقول إن نزول المطر ليس بسبب اجتماع الغيوم، وإنما نزول المطر عند اجتماع الغيوم كان مصادفةً لا أكثر؟ هذا أمر غير مقبول؛ فالصدفة قد تحدث مرة أو مرتين أو عشرين مرة؛ لكن لا يمكن أن تحدث بصورة دائمة؛ لأنَّ الديمومة نفسها تناقض مبدأ الصدفة، فالصدفة تعني أنه حدث غير اعتيادي، فحين يكون اعتياديًّا كيف يكون مصادفة؟ كأنك تقول: هذا شيء

((( من الإجابات على هذا الاعتراض الاستدلالُ بمبدأ اطراد العادات، أي أن ما حصل في الماضي الأصل أنه سيستمر في المستقبل. راجع: عل، حسين، منهج الاستقراء العلمي )بيروت، دار التنوير، ط(، ص((٠(٠ ص.((٠

اعتيادي وغير اعتيادي في نفس الوقت. وهذا تناقض.

الاستقراء العلمي

رأينا سابقًا أن الاستقراء المنطقي الأرسطي هو استقراء عددي استيعابي ليس فيه أي تدخل من المستقري، فالعدد إن كان كاملًا يكون استقراءً تامًا، وإن لم يكن كاملًا يكون استقراءً ناقصًا.

المنهج التجريبي الحديث لا يرى أنَّ ذلك نافعٌ ومجدٍ؛ لأنه مجرد إحصاء عددي، وجاء باستقراء جديد سمّي بالاستقراء العلمي،((٨) فما الاستقراء العلمي؟

الاستقراء العلمي يقوم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: البحث والملاحظة، أي يتتبع الباحث كل ما يتعلق بالظاهرة التي يريد دراستها.

المرحلة الثانية: وضع الفروض، أي أن يقدّم الباحث مقترحات تفسيرية

للظاهرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحقق، أي أن يتحقق من الفروض التي وضعها لتفسير الظاهرة، ويختبرها جميعًا حتى يصل إلى الفرض الصحيح.

وضع الفيلسوف الإنجليزي جون ستيورات ميل خمسة قوانين يمكننا من خلالها أن نختبر صحة الفرض الذي افترضناه لتفسير الظاهرة، ومن تلك القوانين:

طريقة الاتفاق

بأن تتفق جميع الحالات المدروسة في سبب واحد، وهذا السبب يكون هو الفرض الصحيح. فلو افترضنا أننا نريد أن نعرف سبب انتشار مرضٍ ما، فأحضرنا المريض الأول وسألناه ماذا أكلت؟ فأخبرنا أنه قد أكل تفاحة وبرتقالة وفراولة، والمريض الثاني أكل: تفاحة وبرتقالة وأناناس، والمريض الثالث أكل:

((٨) لا بد أن نشير هنا إلى أن الإمام الشاطبي تخلّى عن الاستقراء الأرسطي قبل أن يأتي ديكارت وفرنسيس بيكون؛ حيث أوجد بديلًا له سمّاه «الاستقراء المعنوي.»

مانجو وبرتقالة وأناناس، والمريض الرابع أكل: مانجو وتمر وبرتقالة. السؤال هنا: ما الجامع المشترك بين كل هذه الأسباب؟

نجد أن جميع هذه الأطعمة لم تكن موجودة مع جميع المرضى باستثناء طعام واحد، وهو البرتقال، فإذن نصل إلى نتيجة أن سبب هذا المرض هو أكل البرتقال، ونستبعد جميع تلك الأطعمة من التسبّب في المرض؛ لأنَّ هناك من أصيب بالمرض ولم يأكلها.

طريقة الاختلاف

طريقة الاختلاف عكس طريقة الاتفاق، فإذا كنا في طريقة الاتفاق ننظر إلى الجامع المشترك، فإننا في طريقة الاختلاف ننظر إلى العنصر المختلف بين الحالتين، فلو افترضنا أن هناك شخصين، الأول أكل: تفاحة وبرتقالة ومانجو، والثاني أكل: تفاحة وبرتقالة فقط.

الشخص الأول كان مريضًا والثاني غير مريض، فهنا نجد أنَّ السببَ المرجّح للمرض هو أكل المانجو؛ لأنَّه الفارق الوحيد بين الشخصين، فغيابه عن الشخص السليم يدل على أن وجوده سبب مرض الشخص المريض.

طريقة التغيّر النسبي

تعني هذه الطريقة أنّه إذا حصل تغييُّر في ظاهرةٍ ما وكان هذا التغيير مرتبطًا بتغيّر في ظاهرةٍ أخرى فإنَّ الظاهرة الأولى سببٌ للظاهرة الثانية.

فعلى سبيل المثال: لو افترضنا أن نسبة جرائم السرقة قلّت في البرازيل، وهذا النقص حصل بعد تحسّن الوضع المعيشي لسكان البرازيل، هنا نقول إن الوضع المعيشي السيئ هو سبب ظاهرة السرقة.

هذه بعض الطرق التي نستطيع من خلالها أن نتأكد من صحة الفرض المسبّب للظاهرة.



أوهام الباحثين

في سياق عملية الاستقراء والبحث عن الفروض واختبارها هناك بعض الأوهام التي تنتاب الباحثين وتعتري أعمالهم، يصنّفها الفيلسوف الإنجليزي فرنسيس بيكون إلى أربعة أوهام:

الوهم الأول: وهم القبيلة، أي أنَّ الإنسان قد يتوهّم صحة أشياء لمجرّد أن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها تعتقد صحتها، فيكون متأثرًا برؤية بيئته في بحثه العلمي.

الوهم الثاني: وهم الكهف، والمقصود بالكهف ذات الإنسان ومجاله الخاص، فكل إنسان لديه كهفه الخاص المتمثّل بشخصيته ومكنوناته، فالإنسان أحيانًا يميل إلى تبنّي بعض الأفكار لا لكونا صحيحة في ذاتها، ولكن لكونا الأكثر تعبيرًا عن رغباته وميوله الخاصة.

الوهم الثالث: وهم السوق، والمقصود بالسوق اللغة التي نستخدمها جميعًا، فالاستعمال اللغوي قد يتسبب لنا بالكثير من الأوهام نتيجة عدم دقتنا في تحديد معاني الألفاظ، لكن هذا لا يتضح لنا كثيًرا حين نمارس اللغة في أسواقنا بصورة يومية، أما حين نستعملها في سياق بحث علمي فإننا سوف نرى مدى الأوهام المتولّدة من عدم دقة استعمالنا اللغوي.

الوهم الرابع: وهم المسرح، كما أنَّ الممثل الذي يقف على خشبة المسرح يردد كلامًا لا يعبّر عن ذاته، وإنّما هكذا طُلب منه، كذلك الباحثون قد يرددون كلامًا لا يعبّر عن ذواتهم، وإنما مجرد ترديد لنظريات من سبقوهم، بصرف النظر عن مدى صوابها.